

التغير الاجتماعي وأثره على الأسرة والشباب في المجتمع الجزائري المعاصر

بقلم: د. عبد الحليم ماهورباشة

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

ملخص: تهدف هذه الورقة العلمية إلى دراسة التغير الاجتماعي كظاهرة اجتماعية عرفتھا كل المجتمعات الإنسانية، ومن بينها المجتمع الجزائري المعاصر، الذي عرف العديد من التحولات الاجتماعية في العقود الأخيرة، كما تسعى هذه الدراسة إلى رصد الآثار الاجتماعية التي تركھا هذا التغير على مختلف المؤسسات الاجتماعية التقليدية، كالأسرة التي عرفت تحولا في وظائفها التربوية والتوجيهية، وتعارضاً في الأدوار بين أفرادها، وانعكست هذه التغيرات بدورها على مختلف الشرائح الاجتماعية، ومن بينها فئة الشباب، هذه الأخيرة التي تعتبر شريحة حساسة من جهة وضعها الاجتماعي، حيث أصبحت تعاني من عديد المشكلات الاجتماعية كالبطالة والانحراف، والجريمة وغيرها.

Résumé :

Cette feuille scientifique vise à étudier le changement social comme phénomène social connu par toutes les sociétés humaines, y compris la société algérienne contemporaine, qui a connu plusieurs changements sociaux au cours des dernières décennies.

Cette étude vise également à surveiller les effets sociaux de ce changement sur diverses institutions sociales traditionnelles, comme la famille qui vient de connaître un changement dans ses fonctions d'éducation et d'orientation, avec des conflits de rôles entre ses membres. Ces changements ont eu des répercussions sur les différentes couches sociales, entre autres la catégorie des jeunes, cette dernière qui est considérée comme une tranche sensible, du côté de sa position sociale, car elle souffre de nombreux problèmes sociaux tels que le chômage et la délinquance, la criminalité et d'autres...

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، الأسرة، الشباب، الضبط الاجتماعي، التنشئة الاجتماعية، المجتمع الجزائري.

أولاً: الطرح الإشكالي لموضوع الدراسة:

يقصد بالتغير الاجتماعي كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الوظيفية في المجتمعات، كما يشير إلى عمليات التطور التي تحدث أثراً في النظم الاجتماعية، ويمكن النظر إلى التغير الاجتماعي على أنه ذلك التبدل والتحول الذي يحدث في البنى والأنساق الاجتماعية، ويعتبره الكثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية ظاهرة حتمية تعترى كل المجتمعات الإنسانية لأنه يعد وسيلة وأداة لنموها وتطورها، بل إنّ هناك من الباحثين من يعتبر التغير الاجتماعي جزءاً من التغير الحضاري الشامل.

التغير الاجتماعي -إذن- ظاهرة اجتماعية عرفت كل البنى الاجتماعية، ويتعلق أساساً بمجموعة من التغيرات التي تطرأ على الأنساق الفرعية المشكلة للبناء الاجتماعي للمجتمع، كالنسق السياسي والنسق الثقافي والنسق التربوي والمعياري، ويترك التغير جملة من الآثار الاجتماعية على مختلف المؤسسات الاجتماعية المكونة للمجتمع الكلي: كالأُسرة والمدرسة، كما يؤثر التغير على مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، كالتأثير على الأدوار الاجتماعية للأفراد، وعلى المعايير والقيم لدى فئات الشباب، وعلى وسائل الضبط الاجتماعي لدى الجماعات الاجتماعية، وغيرها.

في المقابل، هناك العديد من المقاربات السوسيولوجية التي حاولت تفسير التغير الاجتماعي الذي يعترى الأبنية الاجتماعية، فالمقاربة الماركسية اعتبرته نتيجة حتمية عن التغير الاقتصادي الناجم عن تطور وسائل الإنتاج المادي للمجتمع، بينما ذهب المقاربة البنائية الوظيفية إلى اعتباره أحد مظاهر التحول التي تصيب النسق القيمي والثقافي للمجتمع، في حين رأت بعض المقاربات الفردانية كالتفاعلية الرمزية أنّ جذور التغير الاجتماعي تتعلق بالأفراد وذواتهم، من خلال سعيهم الدائم لتغيير مواقعهم الاجتماعية وتحسين وجودهم الاجتماعي.

إذن، التغير الاجتماعي ظاهرة حتمية عرفت كل المجتمعات الإنسانية، ومن هذا المنظور شهد المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة جملة من التغيرات التي أخذت مظاهر وأشكال عديدة، كالتحول من نظام سياسي قائم على الأحادية الحزبية إلى نظام سياسي قائم على التعددية، وما رافق ذلك التحول من أزمة أمنية اجتاحت الجزائر في مطلع التسعينيات، إضافة إلى التحولات الاقتصادية من نظام اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، حيث تركت هذه التغيرات آثارا اجتماعية على الأسرة، وعلى وظائفها التربوية والتوجيهية، وعلى العلاقة الاجتماعية بين أفرادها ومكوناتها البشرية، كالشباب بما هم فئة اجتماعية ذات خصوصية، وبما هي مرحلة انتقالية في حياة الفرد بالمعنى السوسولوجي.

إنّ الانتقال من مرحلة الطفولة التي تعتمد كلية على الأسرة إلى مرحلة عمرية تبدأ فيها الفئة الشبانية في البحث عن استقلاليتها الاقتصادية والمعنوية والفكرية، تضاعف حجم المتطلبات الاجتماعية التي ينبغي توفيرها لهذه الفئة، وتوفير التوجيه التربوي والثقافي والقيمي الضروري.

إنّ كثيرا من فئات الشباب الجزائري المعاصر، أصبحت موضوعا لعدد الظواهر السلبية كالانحرافات الاجتماعية والهجرة السرية وتعاطي المخدرات، والجريمة، والانتحار؛ حيث تؤكد الإحصائيات الرسمية التي تنشرها المؤسسات الحكومية وبعض مؤسسات المجتمع المدني المهمة بهذه الفئات بأن أكثر من ثلثي الشباب في الجزائر يعاني من مشكلات اجتماعية عويصة يأتي على رأسها مشاكل البطالة والاعترا ب وانعدام الأمن الاجتماعي.

من هذا المنطلق، يحتاج التغير الاجتماعي الذي خبره المجتمع الجزائري إلى دراسة سوسولوجية للكشف عن الآثار السلبية التي تركها على الأسرة والشباب.

لقد أثر هذا التغير الاجتماعي في البداية على الوظائف التقليدية للأسرة من تربية وتوجيه قيمي، وتنشئة اجتماعية، ورعاية مادية ونفسية لأفرادها، بسبب الظروف الاقتصادية

والاجتماعية الضاغطة، وأثر هذا التغيير بدوره على الشباب في علاقتهم بالحيط الاجتماعي الذين يحيون فيه، لذلك تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري؟
- ما هي الآثار الاجتماعية التي أحدثها التغير الاجتماعي في الوظائف الأسرية في الجزائر؟
- ما هي الآثار الاجتماعية للتغير الاجتماعي على الشباب في الجزائر؟

ثانيا: الإطار المفهومي للدراسة:

1- مفهوم التغير الاجتماعي:

يعد التغير الاجتماعي من أكثر المفاهيم تداولاً في الدراسات السوسولوجية؛ حيث يشير في معجم العلوم الاجتماعية إلى "كل تحول يقع في النظم الاجتماعية سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، ويشمل ذلك كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد سلوكهم ومكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها"¹، كما أنه يشير إلى "كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، وقد يكون هذا التغير إيجابياً أي تقدماً، وقد يكون سلبياً أي تخلفاً"².

التغير الاجتماعي تبعاً لما سبق هو جملة التحولات التي تطرأ على بنية النظام الاجتماعي لمجتمع معين، فيؤثر بدوره على الأدوار والوظائف الاجتماعية للأفراد والمؤسسات، وكذلك على شبكة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية. وبالنسبة "لجي روشي" فإنّ التغير الاجتماعي يأخذ مجموعة من الملامح والصفات، حددها في³:

¹ أحمد بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (بيروت: مكتبة لبنان، د ت)، ص382.

² محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق (الأردن: دار مجدلاوي لنشر والتوزيع، 1987)، ص19.

³ Guy Rocher, *le changement social*, tome3, (Paris : collection, V15, 1970), p17.

- التغير الاجتماعي ظاهرة عامة ومنتشرة لدى فئات واسعة من المجتمع؛ بحيث تغير مسار حياته.

- التغير الاجتماعي كل تحول يصيب البناء الاجتماعي.

- يكون التغير الاجتماعي محددًا بفترة زمنية.

- يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية.

ومن هذا المنطلق يعد التغير الاجتماعي ظاهرة ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية؛ حيث يحدث تحولًا في أبنيتها الاجتماعية، ويؤثر على مختلف تشكيلاتها الاجتماعية، ويأتي كنتيجة لجملة من العوامل السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية..، وهو ما يثير الكثير من الجدل بين علماء الاجتماع إزاء مسألة تحديد العوامل المسؤولة عن إطلاقه.

يشدّد أصحاب الاتجاه الماركسي على أن العامل الاقتصادي هو المسؤول الفاعل عن التغير الاجتماعي، وأنّ التغير هو محصلة الصراع بين الطبقات الاجتماعية؛ بين طبقة تحوز وسائل الإنتاج المادي وطبقة لا تحوزها "إنّ هناك جماعتين اثنتين فقط لهما أهميتهما في هذا الصدد، الجماعة التي لها مصلحة قوية في الحفاظ على النسق القائم، والجماعة التي لها مصلحة قوية في تغييره، ويتحقق التغير الاجتماعي من خلال النضال السياسي والقانوني والاقتصادي والعسكري بين هاتين الجماعتين"⁴.

بينما يؤكد أنصار الاتجاه الوظيفي على أنّ العامل الثقافي هو المسؤول على التغير الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، فالتغير ظاهرة غير صحية (مرضية) وتعبّر عن خلل ما في وظائف النسق الاجتماعي، الذي يتجه برأيهم إلى التوازن أكثر من الصراع. ويعد تالكوت بارسونز أكبر منظر لهذا الاتجاه؛ حيث "حرص على أن يعالج التغير والصراع داخل الأنساق الاجتماعية وذلك من خلال معالجته لفكرة التوازن ذاتها، فالأنساق الاجتماعية عندما تسعى

⁴ علي عبد الرزاق الجلي، السيد عبد العاطي السيد، نظرية علم الاجتماع، الرواد (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص385.

إلى تحقيق الاستقرار يظهر نوع من التوتر أو التمرد أو الانحراف، ولكن لكل من الأفراد أو أعضاء الأنساق الفرعية تسعى دائما لمقاومة تلك الانحرافات والتوتر ومعالجته بصورة ايجابية⁵.

في المقابل، يبقى التساؤل المطروح ما هي: المقاربات التي يمكن أن نعالج من خلالها ظاهرة التغيير الاجتماعي في العالم الثالث والعالم العربي؟، فمن المعلوم أنّ النظريات التي تناولت التغيير الاجتماعي تولدت في ظروف وسياقات اجتماعية تنتمي تاريخيا إلى المجتمع الغربي ولا علاقة لها بالواقع الاجتماعي العربي، رغم وجود بعض الطروحات التي ركزت على البعد الاقتصادي في تناول الظاهرة، والتي عرفت بمدرسة التبعية (Théorie de Dependence)، والتي يعد الباحث المصري سمير أمين أحد أعلامها. تقوم هذه النظرية على فكرة المركز ممثلا بالمجتمعات الغربية بثقلها الرأسمالي، والأطراف ممثلة بدول العالم الثالث، التي تعاني التهميش والإقصاء والتخلف الاقتصادي نتيجة تبعيتها للدول الغربية، وبالتالي فإن التغيير الذي تعرفه المجتمعات العالم ثالثة فرضته عليها دول المتوربول الغربي، وليس نابعا من حركيتها الاجتماعية الذاتية.

لكن فشل هذه الطروحات في تناول التغيير الاجتماعي الذي تخبره المجتمعات العربية، دعا بعض الباحثين من ذوي النزعات الإصلاحية الدينية، إلى مقارنة التغيير من زاوية دينية روحية وقيمية، ويعد مالك بن نبي من بين المفكرين القلائل في العالم الإسلامي الذين تنبهوا إلى ضرورة دراسة التغيير الاجتماعي كمؤشر من مؤشرات التغيير الحضاري، حيث يقول "إنّ العمل الأول في طريق التغيير الاجتماعي هو العمل الذي يعيّر الفرد من كونه (فردا) إلى أن يصبح (شخصا) وذلك بتغيير صفاته البدائية التي تربطه بالنوع إلى نزعات اجتماعية تربطه بالمجتمع"⁶، أي أن يكتسب الشخص جملة من الخصائص النفسية والقيمية التي تدخله في

⁵ عبد الله عبد الرحمن، النظرية في علم الاجتماع (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص42.

⁶ مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، ط3 (دمشق: دار الفكر، 1986)، ص31.

دورة حضارية جديدة؛ إذ تنشأ الحضارة في رؤية ابن نبي من فكرة دينية أو مبدأ أخلاقي عظيم"فالحضارة لا تنبعث كما هو ملاحظ إلا بالعقيدة الدينية، وينبغي أن نبحت في حضارة من الحضارات عن أصلها الديني الذي بعثها"⁷.

من هذا المنظور، اعتبر ابن نبي أنه توجد ثلاثة مجتمعات تظهر عبر التاريخ، مجتمع ما قبل الحضارة، ومجتمع الحضارة، ومجتمع ما بعد الحضارة، أو مجتمع ما بعد الموحدين في الدورة الحضارية للعالم الإسلامي. إنه مجتمع يتصف بسمات تجعله يختلف عن نموذج المجتمعين السابقين عليه؛ حيث يعاني تمزقا في شبكة علاقاته الاجتماعية، يستحيل معها العمل الجماعي بين أفرادها، بسبب تضخم الأنا، وسعى كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة، وإعلاء الأفراد فيه من قيمة الأشياء على حساب الأفكار. لذلك يتوهم مفكروه أنّ التغير الاجتماعي يتعلق بالجوانب الاقتصادية المادية البحتة ويهملون دور القيم والرموز والمعاني والدين في دراسة التغير الاجتماعي والحضاري.

تأسيسا على ما سبق، فإن المفهوم الإجرائي للتغير الاجتماعي الذي نتبناه في هذه الدراسة هو "مجموعة من التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي، وعلى مختلف أنساقه الفرعية، وعلى الأدوار والوظائف الاجتماعية للجماعات الاجتماعية المشكلة له، وعلى قيم واتجاهات ومعايير وسلوكيات أفرادها، نتيجة جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية المتداخلة فيما بينها".

2- مفهوم الأسرة: تعتبر الأسرة أصغر وحدة اجتماعية في البناء الاجتماعي للمجتمع، عرفها بيرجس ولوك على أنها: "جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم والتبني، ويعيشون معيشة واحدة، ويتفاعلون مع كل الآخر في حدود أدوار الزوج والزوجة، الأم والأخ والأخت ويشكلون ثقافة واحدة مشتركة"⁸.

⁷ مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط4 (دمشق: دار الفكر، 1987)، ص78.

⁸ نخبة من الأساتذة، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت)، ص177.

وهناك من يذهب إلى اعتبار الأسرة هي "الإطار الذي يحدد تصرفات أفرادها وتشكل حياتهم وتبث فيهم الوعي بالذات القومي والحضاري، وهي مصدر العادات والتقاليد والقيم والقواعد السلوكية وللآداب العامة، ويقع عليها العبء الأكبر لأهم وظيفة اجتماعية وهي عملية التنشئة الاجتماعية والتي يتحول الفرد في إطارها من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي"⁹، ويركّز هذا المفهوم على الوظائف الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة، ومن أهمها التنشئة الاجتماعية وتثبيت القيم الأسرية لأفرادها.

إنّ الأسرة نظام اجتماعي "يدل على وجود حالة زوجية وعلاقة بين الآباء والأبناء، ويشير إلى الأدوار والواجبات والمسؤوليات والاتجاهات والجزاءات المتصلة بذلك، وكل ما سبق يحدد للأسرة شكلا خاصا وأنشطة خاصة"¹⁰.

تؤكد التعريفات السابقة للأسرة على طبيعة العلاقة القرابية بين أفرادها، وعلى طبيعة وظائفها الاجتماعية، كالتنشئة الاجتماعية، وتطبيع الأفراد على القيم الثقافية، كما تركز على الأدوار والمسؤوليات المتبادلة بين أطرافها، بما هي مؤسسة اجتماعية صغرى في المجتمع، لكن برغم هذه التوصيفات لوظائفها وأدوارها، فإن الغايات الأساسية من وراء تشكيلها تتمثل في تهيئة الفرد للاندماج في المجتمع، وهنا يعرفها بوتفنوشت بأنها "إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد فيه، فإذا اتصف بالثبات اتصفت الأسرة بالثبات، وإذا اتصف بالحركة والتطور تغيرت الأسرة بغير ظروف تحول هذا المجتمع"¹¹.

بيد أنّ الأسرة بمفهومنا القيمي والديني، أي الأسرة في التشريع الإسلامي، تأخذ بعين الاعتبار هذه الوظائف والأدوار، وتجعلها مرتبطة بمقاصد وغايات حددها الشارع الحكيم، يأتي في مقدمتها الاستخلاف في الأرض وتأدية الأمانة، فيقول الله عز وجل "يا أيها الناس

⁹ محمد منصور حسن، علم الاجتماع التطبيقي (القاهرة: مركز التعليم المفتوح، 2002)، ص180.

¹⁰ ثريا الجبريل "آخرون"، الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة، (القاهرة: مركز بيع الكتاب الجامعي، 2002)، ص43.

¹¹ Mustapha Boutefnouchet; **La Famille Algérienne :Evolution et Caractéristique récentes** (Alger, SNED, 1980), p19.

اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء" (النساء، الآية:1)، وقال تعالى: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة" (الروم، الآية: 21)، وقال أيضا "نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم أنى شئتم" (البقرة، الآية: 223)، وقال كذلك "وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة" (النحل، الآية: 72). يقول مراد زعيمي معلقا على هذه الآيات "إنّ المتدبر في هذه الآيات يكتشف أن الله سبحانه وتعالى قد بين أنّ هناك حاجات فطرية للإنسان لا يمكنه تلبيةها إلا من خلال الأسرة، وبطريقة تجنب المجتمع الضار، فقد بينت هذه الآيات أن الرجل والمرأة جزءان متكاملان، أساس العلاقة بينهما الزواج المبني على المودة والرحمة والسكينة، والذي تلبى من خلاله العديد من الحاجات الفطرية"¹².

لذلك فإن المفهوم الإجرائي للأسرة الجزائرية الذي نعتمده في هذه الدراسة هو أنها "نسق اجتماعي فرعي، يؤثر في المجتمع ويتأثر به، عرفت تغيرات على مستوى وظائفها الاجتماعية بسبب التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري، كما عرفت قلبا للأدوار والمسؤوليات بين أفرادها، حيث أصبحت تعاني من علاقات اجتماعية مضطربة بين مكوناتها خاصة بين الأسرة وفتة الشباب".

3- مفهوم الشباب:

المجتمعات العربية هي مجتمعات شابة بالأساس؛ حيث تغلب هذه الفئة العمرية على بقية الفئات المكونة للهرم السكاني في العالم العربي، وتشير الإحصائيات أن ما يزيد عن 70% من السكان هم من الفئة الشبابية.

لكن هذا المنظور الإحصائي الايجابي يعكس في المقابل عديد الاحتياجات التي تتطلبها هذه الفئة؛ إذ المعلوم أنّ "الشباب واقع اجتماعي يحدده المجتمع لجليل يضم فئات

¹² مراد زعيمي، علم الاجتماع: رؤية نقدية، (الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة بجامعة قسنطينة، 2004)، ص215.

مقارنة في السن، ومختلفة من حيث الجنس والانتماء الاجتماعي، تشترك في كونها تمر بمؤسسات التنشئة، وبمرحلة الإعداد وتنتظر الدخول إلى الحياة الاجتماعية، أو في كونه احتل حديثا موقعا فيها..¹³.

ويعرف مصطفى حجازي الشباب بقوله "الشباب هم الكتلة الحرجة التي تحمل أهم فرص نماء المجتمع وصناعة مستقبله، كما أنهم في الآن عينه يشكلون التحدي الكبير في عملية تأطيرهم وإدماجهم في مسارات الحياة الاجتماعية والوطنية والإنتاجية، إنهم يشكلون العبي الذي تضيق به السلطات ذرعا وتحشاه أيما حشية"¹⁴.

وقدم إسماعيل قيرة بالاستناد إلى ثلاثة متغيرات (التهميش، عدم الرضا، التكيف) ستة جماعات فرعية لتصنيف الشباب في الجزائر، هي:

أ- المهمشون: ويضمون:

- القطب الهامشي: يتكون من الخثالة الاجتماعية واللصوص والمنحرفين.

- الانسحابيون: هم الجالسون على خط الساحة يتفرجون، لأنهم يعتقدون أن مجتمعهم تخلى عنهم، ويعمل على قطع الطريق أمام مشاركتهم في الحياة العادية.

ب- الناقمون، ج- الإرهابيون، د- الإسلاميون، و- الوطنيون، ي- العلمانيون¹⁵.

رغم البعد الأيديولوجي الذي طغى على هذا التقسيم، إلا أنّ له شواهد واقعية عن مختلف أصناف الشباب، ونحن نرى أنّ الفئات الاجتماعية الشبابية التي تتعاظم وتتزايد نسبها في الجزائر، هي فئات: المهمشون، والانسحابيون والناقمون، التي أصبحت تحتل نسبا نوعية داخل الخريطة الاجتماعية الطبقية للمجتمع الجزائري المعاصر، بسبب البطالة وفقدان

¹³ عبد الرزاق أمقران، دراسات في علم الاجتماع، ط1 (قسنطينة: دار بقاء الدين لنشر والتوزيع، 2008)، ص268.

¹⁴ مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، ط2 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص210.

¹⁵ فضيل دليو وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص258.

الأمل في المستقبل، والضياع الفكري والروحي، نتيجة غياب التكفل الاجتماعي بهذه الفئات، التي تركت للانحرافات الاجتماعية لتتخربها.

نخلص مما سبق لمفهوم إجرائي عن الشباب: فهم "فئة اجتماعية تتراوح أعمارهم بين 18 و40 سنة، لهم حاجات اجتماعية ونفسية تتعلق بطبيعة المرحلة التي يحيونها، يعانون الكثير من المشكلات الاجتماعية (الانحراف، البطالة، والإدمان على المخدرات، الخ)، نتيجة التغير الاجتماعي الذي أصاب الوظائف الاجتماعية لأسرهم، يحتاجون إلى توجيه تربوي وقيمي وروحي للخروج من دائرة الإحباط التي يتخبطون فيها"

ثالثا: التغير الاجتماعي في الجزائر: عوامله ومظاهره: تضافرت العديد من العوامل التي أدت إلى التغير الاجتماعي في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري؛ منها ما هو تاريخي يرجع إلى المرحلة الكولونيالية ودور الاستعمار في تفكيك بنية المجتمع؛ حيث يشير حميد خروف إلى ذلك بقوله: "لقد كان للعملية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر نتائج لا رد لها على البنية الاجتماعية لهذا البلد، وأدت الرغبة في خلق مستعمرة استيطانية من منطقة مأهولة فعلا بالسكان إلى سياسة طرد الشعب المحلي من أفضل الأراضي الصالحة للزراعة، ولا شك أن هذه العملية آلت إلى تغييرات جوهرية بنظام الملكية، ومؤسساتية (المساجد، والزوايا، الخ)"¹⁶؛ ومنها ما يرجع إلى مرحلة الاستقلال الوطني، ودور الدولة في تحديث بنية المجتمع؛ وهنا ننطلق في توصيف مراحل التغير التي خربها المجتمع الجزائري في هذه المرحلة، من فكرة عبّر عنها بوضوح عالم الاجتماع البريطاني توم بوتومور مفادها أنّ النخب السياسية تلعب دورا طليعيا في تحديد مجرى النمو¹⁷، بمعنى آخر إنّ الانتصارات أو الإخفاقات التي تحققت في العالم الثالث تجد تفسيرها في إطار طبيعة السلطة ونظم الحكم التي تدير هذه المجتمعات، ويظل النظام السياسي أبرز عامل موجه للتغير الاجتماعي في هذه الدول.

¹⁶ حميد خروف، "سياسة التنمية في الجزائر، رؤية سوسولوجية"، مجلة دمشق للعلوم السياسية. دت، دس، ص 188.

¹⁷ توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد جوهرى وآخرون، ط2، (القاهرة: دار المعارف، 1978)، ص 122.

ورثت الجزائر بعد الاستقلال دمار كبيرا تركه الاستعمار الفرنسي، من خلال محاولته القضاء على الثورة الجزائرية، فقام بتخريب كثير من المنشآت الحيوية الخدمانية والاقتصادية، وترك ملايين الضحايا من الأرمال والأيتام والمعاقين، فحاول السياسيون في تلك المرحلة الإسراع بإعداد برامج تنموية لانتشال المجتمع من حالة الجهل والتخلف المجتمعي والفقر والمشكلات التي يعاني منها.

انعكست السياسات التنموية على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، رغم أن النظام السياسي هو الذي ظل يختار طبيعة وأيدولوجية هذه السياسات، ففي السبعينيات اختارت الجزائر في ظل نظام سياسي يوصف بالشمولي النظام الاقتصادي الاشتراكي، المستمدة أسسه النظرية والفلسفية من نظرية الصناعات المصنعة التي يعرفها دي برنيس" بأنها تلك الصناعة التي وظيفتها الاقتصادية الأساسية هي إحداث بقع سوداء شاملة لكل المصنوفة الاقتصادية وفي وظائف الإنتاج بفضل إمداد الاقتصاد بمجموعة جديدة من الآلات التي تزيد من إنتاجية العمل، والتي تعمل على إعادة بناء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي"¹⁸.

ويعرف عبد اللطيف بن اشنهو هذا المشروع الاقتصادي القائم على الصناعات المصنعة بقوله إن"الصناعات المصنعة مهمتها زيادة معدل النمو للاستخدام أو الإنتاج الزراعي والصناعي، ومن الضرورة إذن تحقيق التوسيع في أسواق منتجات هذين الميدانين. إنّ توسيع سوق المنتجات الصناعية الاستهلاكية يستوجب رفع القدرة الشرائية لغالبية السكان بمعنى آخر سكان الريف، ويفترض هذا الارتفاع بدوره زيادة في الاستخدام وفي إنتاجية عمل الفلاحين، الأمر الذي يمكن تحقيقه فيما إذا قدم للزراعة الوسائل اللازمة، وتدعى الصناعات

¹⁸ نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري، (دار الكتاب العربي، 2002)، ص118.

التي تقوم بصنع كل هذه المنتجات التصنيعية"¹⁹. وذلك بوضع جملة من المخططات لمشروع قومي يخلص البلاد من كل تبعية وتخلف، ويقوم ببناء اقتصاد الدولة الجزائرية الحديثة. منذ البداية اتجهت الدولة نحو التصنيع السريع والكثيف، وذلك بإنشاء قاعدة صناعة ثقيلة حددت استراتيجيتها سنة 1967؛ حيث وضع برنامج واسع للنهوض بالصناعة الجزائرية، وحدد أهدافها حتى آفاق سنة 1980، بغرض القضاء على البطالة والتشغيل الناقص أو الجزئي، والاستجابة لاحتياجات السكان وأخيرا ضمان استقلال اقتصادي وطني²⁰.

أدت هذه الحركة الاقتصادية إلى تحولات عميقة على مستوى البنية الاجتماعية، وتغيرا اجتماعيا جذريا في المجتمع الجزائري كظهور طبقات اجتماعية حديثة مثل طبقة العمال والفلاحين، "أولا: تضاعف حجم هذه الطبقة (العمال) منذ انطلاق عمليات الصنيع في منتصف الستينات، وبرزها في النهاية بمثابة قوة اجتماعية، ثانيا: أحدث التصنيع تغيرات عديدة في بنية هذه الطبقة، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي بالنسبة لتكوينها ونموها المستقبلي"²¹.

إضافة إلى إنفاق الدولة في المجال الاجتماعي، وعنايتها بالتعليم والتكوين والصحة والسكن الاجتماعي، فعرفت عديد الفئات الاجتماعية تدرجا اجتماعيا سريعا، وعرفت الكثير من الأسر ترقيات اجتماعية، بسبب تحسن مداخيلها واستفادتها من مشاريع التنمية. وما لاشك فيه أنّ الدولة لعبت دورا هاما في إعادة تشكيل الأوضاع والعلاقات الطبقيّة في دول العالم الثالث "ففي حالة الجزائر ومنذ الاستقرار السياسي الذي عرفته في منتصف الستينيات من القرن الماضي، عملت الدولة على إعادة ترتيب الأوضاع الطبقيّة، وتحديد الأولويات إلّا أنّ أهم خلاصة يمكن استنتاجها من سنوات التحولات التنموية هو برجوازية

¹⁹ عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1982)، ص 47.

²⁰ عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، ص 87.

²¹ إسماعيل قيرة " وآخرون"، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ص 219.

الدولة التي تضم التكتوقراط والبيروقراط والبرجوازية الصغيرة الماسكة بزمام السلطة السياسية²².

وفي بداية الثمانينات، ومع رحيل الرئيس هواري بومدين ومجيء سياسيين جدد إلى السلطة، تم إعادة النظر في المشروع التنموي الاشتراكي برمته، والتوجه إلى إجراء تعديلات على مخططاته أطلق عليها خبراء الاقتصاد التعديلات الهيكلية للاقتصاد الوطني "كانت الطبقة السياسية التي أتت بعد رحيل صاحب المشروع التنموي الاشتراكي هواري بومدين سنة 1979، على قناعة تامة بضرورة إحداث سلسلة من التغييرات التي من منظورهم تستجيب للمطالب الاجتماعية التي أغفلت في خضم التجربة التنموية السابقة، وأن تراعي المستجدات الحديثة في مجال التسيير الاقتصادي، بعد أن اضطرت الكثير من دول العالم إلى الحد من سيطرة الدولة في المجال الاقتصادي، ومحاولة تسيير الجهاز الاقتصادي بأسلوب يتسم بمزيد من الحرية واللامركزية الإدارية، مع بذل الجهد لتحسين أدائه وزيادة من فعاليته"²³.

أما الاقتصادي أحمد هني في أحد دراساته لتعريف إعادة الهيكلة اعتبرها بأنها عملية "يتم بموجبها تقليص دور القطاع العام والشركات الوطنية والحد من الامتيازات التي كان يتمتع بها التكنوقراط، فمما لاشك فيه أنّ الفترة السابقة تميزت بحسبه بوجود شركات وطنية ضخمة وقليلة العدد تستحوذ على كامل النشاط الاقتصادي؛ حيث تمتعت باحتكار الإنتاج والتسويق والاستيراد، مما أعطى قوة سياسة كبيرة لمديري هذه الشركات، وبالتالي يرى النظام السياسي الجديد أن القطاع العام كذلك يعاني من الفوضى وعدم الخضوع كلياً لرقابة الدولة"²⁴. ومن هذا المنطلق السليبي في التعامل مع التنمية الاقتصادية، وبسبب التدني الذي عرفته أسعار المحروقات في منتصف الثمانينات، ومع تزايد الإضرابات العمالية، انفجرت

²² العياشي عنصر، علم الاجتماع النقدي، دراسات نظرية وتطبيقية، ط1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص131.

²³ علي الكنز، خمس دراسات حول الجزائر والعالم العربي (الجزائر: دار برشان لنشر، 1995)، ص78-79.

²⁴ أحمد هني، ندوة حول الإجراءات الاقتصادية الأخيرة بالجزائر (القاهرة: مركز البحوث العربية، 1988)، ص03-04.

الأوضاع في حركة احتجاجية ضخمة عرفت بحوادث أكتوبر 1988، دخلت على إثرها الجزائر في مرحلة تاريخية جديدة، تبلورت ملامحها الأولى في الإقرار بالتعددية السياسية في دستور 1989، والتخلي عن فكرة التخطيط في الاقتصاد والتوجه صوب اقتصاد السوق. في هذه المرحلة عرفت الفئات الاجتماعية التي استفادت من التنمية في المرحلة السابقة انحدار اجتماعيا بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية، وارتفاع معدلات البطالة بين صفوف العمال، وانتشار الاضطرابات داخل المؤسسات الاقتصادية. في المقابل استفادت الشرائح الاجتماعية التي كانت تدير العملية الاقتصادية من التحول إلى اقتصاد السوق، بل وساهم العديد منها في تخريب المؤسسات الوطنية لبيعها إلى القطاع الخاص. وفي ظل هذا المناخ المشحون، نظمت أول انتخابات تعددية فاز بها أحد أحزاب الحركة الإسلامية، وتم إلغاؤها بحجة حماية الجمهورية من المتطرفين.

أدخل إلغاء المسار الانتخابي الجزائري في دوامة عنف أعمى، فجّر كل مكونات الصراع الاجتماعي بين مختلف الفئات الاجتماعية، وأتى على تخريب ما تبقى من مؤسسات خدمية واقتصادية، ولا يزال المجتمع الجزائري إلى اليوم يعاني من آثار هذه الأزمة الأمنية "وكما شكلت عوامل الاضطراب والهياج الشعبي عوامل دفع باتجاه الأزمة، شكلت نتائج الانتخابات الأولى، ورفض النظام السياسي التسليم بها، عوامل مضافة إلى استعثار ذلك الاضطراب والهياج، ليدخل الجميع في عملية استنزاف قوى متصاعدة خطيرة للغاية باتت مكلفة منذ الوهلة الأولى، فالنظام بدا يفقد رويدا رويدا شرعيته وإلزامية فعله، وعجز عن ضبط إيقاع التطور الداخلي للأزمة وآثارها الخارجية، كما عجزت القوى الخارجية الصاعدة من العثور على أسلوب آخر، وهو العنف، للتعبير على مطالبها"²⁵.

²⁵ منعم العمار، "الجزائر والتعددية المكلفة"، في: سليمان الرياشي " وآخرون"، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، لبنان، 1996، ص79.

أحدثت هذه التغيرات السياسية والأمنية شروخا على مستوى البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، فمع انهيار الاقتصاد الوطني والتوجه إلى خيار الاستدانة والقرض عن طريق الصندوق النقد الدولي وطبيعة الخيارات التي فرضت على الجزائر، ومنها خصصة القطاع العام، انهار عالم الشغل، وازداد مجتمع التهميش على حد تعبير علي الكنز، ذلك المجتمع الذي أصبح يضم شرائح اجتماعية عديدة، عمال طلبة وفلاحين "لقد ضمت إلى مجتمع التهميش هذا في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى بمحملها، والتي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية-الاجتماعية، ففئات مثل المعلمين والأساتذة والأغلبية الساحقة من الموظفين، يمكن القول إنها في حاجة الآن- إذا ما رعيينا وضعها الاقتصادي- إلى مساعدة اجتماعية"²⁶.

ورغم أن المصالحة الوطنية التي أقرها النظام السياسي في مطلع الألفية الثالثة، والتي عاجلت الأزمنة الأمنية بشكل كبير؛ حيث عاد الاستقرار للمجتمع، ورغم المداخيل الكبيرة للمحروقات التي بلغت ملايين الدولارات، وزيادة إنفاق الدولة على مختلف المجالات الاجتماعية، إلا أنه وفي ظل غياب مشروع مجتمعي حضاري حقيقي ظلت الأزمة تتفاقم على المستويات الثقافية والاجتماعية كما عبّر عنها العياشي عنصر بقوله "كما يتجسد البعد الاجتماعي للأزمة في فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما... وما دامت تلك المؤسسات تساهم بقدر كبير في إنتاج نسق القيم والحفاظ عليه، فإن حالة الاضطراب التي أصابها أثرت بعمق في توازن المجمع، مؤدية إلى فقدان المرجعية التي تعمل على بلورة الفعل وأنماط التفاعل والقواعد الضابطة له"²⁷.

²⁶ علي الكنز، عبد الناصر جابي، "الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة"، في: سليمان الرياشي " وآخرون"، الأزمة الجزائرية، ص 267.

²⁷ العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، في: سليمان الرياشي " وآخرون"، الأزمة الجزائرية، ص 228-229.

إذن، أدت هذه التغيرات الاجتماعية التي كان سببها عامل السياسية والاقتصاد، إلى تفكيك بنية المجتمع الجزائري، فتحول تقريبا من مجتمع تقليدي توطره الجماعات الاجتماعية التقليدية كالقبيلة والعائلة الممتدة، إلى مجتمع يقوم على الفردانية المتحررة من كل الضوابط القيمة، بسبب فشل المجتمع في ترسيخ قيم المواطنة والتربية المدنية للإنسان الجزائري، فأدى ذلك إلى انهيار كامل للمؤسسات التقليدية دونما قيام مؤسسات حديثة بديلة تقوم بالأدوار والوظائف المنوطة بها.

فإذا نظرنا في الأسرة الجزائرية فإننا نرغب تغيرا جذريا طرأ عليها من جهة تشكيلها الاجتماعي، فبعد أن كانت تحتكم إلى التشريع الإسلامي والعرف المجتمعي، أصبحت اليوم أسرة تتشكل على طريقة العقود المدنية كمثيلاثها من الأسر الغربية، وكذلك من ناحية الوظائف الاجتماعية، فبدل التنشئة الاجتماعية التي تخضع لمعايير ثابتة ذات جذر ديني، أصبح اليوم من الجزائريين من ينشئون أبناءهم على الطريقة الغربية، هذا فضلا عن قلب الأدوار بين أفراد الأسرة، كخروج المرأة للعمل، وتأثيرها على تربية الأطفال... وغيرها.

رابعا: آثار التغير الاجتماعي على الأسرة الجزائرية المعاصرة.

كما ذكرنا سابقا، ترك التغير الاجتماعي على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري الكثير من الآثار السلبية، بخاصة على الأسرة الجزائرية بما هي الوحدة الاجتماعية الصغرى في هذا النسيج، وأول ما طالها من مظاهر هذا التغير هو تحولها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية. إن الأسرة الحالية لم تعد هي نفسها الأسرة التي كانت في السابق، لا من حيث الشكل، ولا من حيث الأدوار والوظائف؛ لقد تحولت إلى أسرة ممتدة، وهي ذلك النوع من الأسرة الذي يضم أكثر من جيلين (الآباء والأبناء)، وقد يضم ثلاثة أجيال أو أربعة أجيال في بعض الأحيان، أما اليوم فشكل الأسرة هو من النوع النووي (جيلين فقط)²⁸.

²⁸ عريف عبد الرزاق، ميدني شايب ذراع، "الجندر: جدلية المرأة والرجل في ظل تحولات الأسرة الجزائرية"، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى الوطني حول: الإنسان وجوده الحياة في الأسرة المنعقد أيام 10-9 أبريل 2013، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص4.

هذه العائلة-الأسرة الممتدة عملت جملة من التغيرات الاجتماعية على تفتيتها، منها على وجه الخصوص: النمو الحضري السريع للمدن الجزائرية وما رافقه من أزمة إسكان حادة، استدعت لجوء الدولة للتخفيف من حدته إلى توسيع إقامة السكن العمودي، وهذا النمط من السكن المادي لا يستوعب سوى الأسر النووية التي تتشكل من الوالدين وأبنائهما الصغار. كما أنّ زيادة معدلات الاستهلاك المفرط الناجم عن تغلغل قيم الليبرالية في المجتمع الجزائري جعل أفرادها أكثر ميلا إلى تحقيق رغباتهم الذاتية ومصالحهم الآنية؛ حيث تراجعت معدلات التضامن الاجتماعي ضمن مؤسسة الأسرة، وأصبح الأفراد العاطلون عن العمل، والإناث الماكثات في البيت يمثلون عبئا مجتمعا على معيبيهم من الأصول وكبار السن، وما انفكت جل الأسر-المشكلة حديثا-تميل إلى الاستقلال بمسكنها، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستمتاع المادي، وتتفقت من القيم والمعايير التي كانت تسود العائلة الجزائرية التقليدية.

بيد أن الجدير بالملاحظة-حتى لا ننساق وراء النقد الذي مورس في العالم العربي على الأسرة الممتدة، بما هي أسرة تقوم على سلطة أبوية مطلقة، وتقضي أفرادها من التميز وتجبرهم على الاندماج في الجماعات الاجتماعية التقليدية، وتلقنهم الموروث الثقافي التقليدي²⁹-أن تفتتت هذا النموذج الأسري،-وفي ظل عدم قدرة المجتمع العربي على توليد مشروع حضاري مخصوص- أدى إلى إنهاء الكثير من الوظائف التي كانت تضطلع بها الأسرة الممتدة، بخاصة وظيفة التضامن بين أفرادها، والضبط الاجتماعي لأبنائها. في المقابل لم تستطع المؤسسات التي استحدثت في المجتمع العربي والتي أخذت الطابع الغربي في الشكل والمضمون، الاضطلاع بتلك الوظائف والأدوار التقليدية، فانهارت القيم والثوابت لدى الكثير من الفئات المجتمعية، وتولدت الكثير من الانحرافات لدى الشباب العربي.

²⁹ يمكن الإشارة هنا إلى طروحات هشام شرابي في كتابه، النقد الحضاري للمجتمع العربي، البنية البطريركية، وغيرها من الدراسات حول هذا الموضوع.

إنّ أحد السمات البارزة للتغير الاجتماعي الذي أصاب الأسرة الجزائرية، يتمثل في طبيعة التحول في وظائفها الاجتماعية، ويأتي في مقدمة تلك الوظائف، التنشئة الاجتماعية، التي " يتعلم فيها الفرد عن طريق التفاعل الاجتماعي أدواره الاجتماعية، ويتمثل ويكتسب المعايير الاجتماعية التي تحدد هذه الأدوار، فيكتسب الاتجاهات النفسية، ويتعلم كيف يسلك الطريقة الاجتماعية التي توافق عليها الجماعة ويرتضيها المجتمع"³⁰.

فالأسرة كما هو متعارف عليه في الأدبيات السوسولوجية هي التي تكسب الطفل قيم ومعايير المجتمع، لكن السؤال المطروح بالنسبة للأسرة الجزائرية هو: ما هي طبيعة القيم والمعايير المتفق عليها؟؛ إذ الملاحظ في الراهن هو تعددية المرجعية القيمية، فهناك من الأسر من تعتبر المجتمع الجزائري بموروثه التقليدي بمثابة المرجعية في القيم والمعايير، وهناك من الأسر الجزائرية من تعتبر الغرب وحضارته بمثابة المرجعية الأساسية لأبنائها، والبعض يعتبر الدين الإسلامي المرجع الأساسي للقيم والمعايير وهو الغالب في المجتمع.

على أساس هذا التعدد أصبحنا نلاحظ أنّ السلوك الاجتماعي للناشئة الجزائرية يعكس تعددية تلك القيم والمعايير، فنمط اللباس بالنسبة للفتيات في الجزائر مثلا يعكس في بعض جوانبه نمط اللباس الغربي الفاضح والمكشوف، وهو ما يوقع أفراد الأسر في حيرة وقلق دائمين، على أيّ مرجعية في ضبط السلوك الاجتماعي يتم الاعتماد؟ وهو ما جعل الكثير من الجزائريين يعاني الثنائية الاجتماعية، إيمانه بالشيء ونقيضه، بالفكرة وضدها، فيسعى طوال حياته الاجتماعية إلى التوليف بين هذه المرجعيات المتعددة والمتخالفة، وهو ما ينشئ في المجتمع فردا مشلولا على مستوى الفعالية الاجتماعية.

هذا بالنسبة للأسر التي تسعى لإكساب أفرادها القيم والمعايير المجتمعية، بينما توجد نسب معتبر من الأسر الجزائرية التي تعتبر إكساب القيم لأطفالها آخر اهتمامها، فهي تكسبه على الدوام قيما مرنة جدا؛ حيث تعود منذ الصغر على القدرة على التكيف

³⁰ محمد البيومي خليل، سيكولوجية العلاقات الأسرية (القاهرة: دار قباء، 2000)، ص70.

الاجتماعي مع كل التغيرات الطارئة، وأن لا يخضع سلوكه لأية قيمة أو مرجعية سلوكية، سوى مصالحه الذاتية التي ينبغي أن يطوّع ويكيّف معها معاييرها القيمية. هذا دون أن نغفل التناقض الذي قد يقع فيه الفرد نتيجة ما يتعلمه في الأسرة كأول مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، ووما يأخذه من المؤسسات التي يفتح عليها لاحقا كالمدرسة أين يتلقى قيما ومعايير قد لا تمت بصلة لقيمه الأسرية فيوقعه كل ذلك في صراع قيمي كبير.

إضافة لما سبق فإن أكثر الوظائف التي تخلت عنها الأسرة الجزائرية المعاصرة هي وظيفة الضبط الاجتماعي، بسبب الضغوط الحياتية الاجتماعية ممثلة في انقلاب الأدوار داخل الأسرة وإعادة توزيعها، كخروج المرأة إلى العمل، وإبداع أطفالها في دور الحضانة، أو التغيب عن المنزل لفترات طويلة، مما يجرمها المتابعة اليومية لسلوكياتهم وتقويمها. وحتى المرأة الماكثة بالبيت لم تعد تؤدي هذا الدور بالكفاءة اللازمة بسبب ضغط متطلبات الحياة الاجتماعية، والتخلي شبه الكلي للرجل عن القيام بهذا الدور لأنّ العمل اليومي يستهلك وقته بشكل كبير.

إنّ كل ذلك أضعف من عملية الضبط الاجتماعي-بما هي أحد أدوات الرقابة الاجتماعية التي يمارسها الأفراد الراشدون على الأطفال لتأهيلهم لتوافق والانسجام مع القيم ومعايير المجتمع-؛ حيث لم تعد لها الفعالية الكبيرة بخاصة في ظل تفتت الأسرة إلى وحدات نووية صغيرة، وعدم قدرة المؤسسات الأخرى كالمدرسة والمجال العام على القيام بهذا الدور الاجتماعي. على خلاف ما حدث في المجتمعات الغربية التي انتقلت من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة، وأنهت أدوار ووظائف الأسرة التقليدية لكنها أوجدت مؤسسات بديلة لتنهض بهذه الوظائف بفاعلية كبيرة، بينما لم يرافق التحول الاجتماعي للمجتمعات الغربية مأسسة للعلاقات الاجتماعية بالشكل الذي يسمح للفرد تمثل القيم والمعايير المجتمعية وتحسيدها في السلوك الاجتماعي.

يبقى أن نقر بأنّ الوظائف التي تؤديها الأسر الجزائرية بشكل مقبول إلى حد ما من الناحية الاجتماعية هو الوظيفية الاقتصادية؛ إذ تسعى جاهدة لتوفير القدر الأكبر من مستلزمات أبنائها، بل ويصل الأمر ببعضها إلى حد الإفراط في الاستهلاك والبدخ، لأنّ لذلك صلة بالوجهة الاجتماعية، فالأبناء يكتسبون مكانة اجتماعية بقدر ما يستهلكون من السلع المادية، في شكل ألبسة وهواتف نقالة وماركات..، لذا تحرص أسرهم على تلقينهم الاستهلاك في معدلات عمرية صغيرة جدا، تنعكس عليهم فيما بعد في مرحلة الشباب. يصف بوتفنوشت هذا الاستهلاك بالاستهلاك الأداقي "فميزانية الأسرة، ومساحة المسكن، ونوع السيارة، وقضاء العطلة في الخارج.. كلها تدخل في هذا النوع من الاستهلاك، ومنه وجد الفرد نفسه في مقابل استراتيجية اجتماعية يضع تجاهلها امتلاك كل شيء والقدرة على كل شيء شرطا للارتقاء إلى المكانة الاجتماعية المرموقة... الامتلاك والقدرة بصفة جزئية يساوي إمكانية ارتقاء محدودة"³¹.

نخلص في الأخير إلى أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفها المجتمع الجزائري انعكست على الأدوار والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية المعاصرة، والتي تبدى آثارها السلبية على أهم شريحة في المجتمع وهم الشباب.

خامسا: الآثار الاجتماعية للتغير الاجتماعي على الشباب في المجتمع الجزائري:

إنّ أكثر فئة اجتماعية تأثرت بجملة التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري المعاصر، هي فئات الشباب الذين يعانون من مشكلات اجتماعية عديدة "إنّ التغير الاجتماعي تصاحبه مشكلات وتحديات لا سبيل لأي مجتمع أن ينجو منها، وهذا أمر طبيعي، ذلك أن المشكلات ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغير فهما وجهان لعملة واحدة، ومن هذا

³¹ Mostafa Boutafnouchte, *La Société Algérienne en Transition*, (Alger : Office Publication Universitaires ,2004), p61.

المنطلق فإن الاعتماد على الدراسات العلمية والاحتكاك بالواقع ورصد المشكلات مطلب أساسي ممهّد للتفكير في وضع حلول لازمة لها³².

يعاني الشباب الجزائري من عديد المشكلات الاجتماعية ويعيش واقعا اجتماعيا صعبا للغاية، رغم أنه يمكن تصنيف تلك المشكلات إلى مشكلات من طبيعة خارجية فرضتها التعديلات الهيكلية التي مست المجتمع الجزائري، كمشكلة البطالة والتعطيل عن العمل، ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من العمل على حلها؛ حيث تشير الأرقام الإحصائية عبر مختلف التعدادات إلى أنّ "أكبر نسبة من البطالين في الجزائر تخص فئة الشباب 72% منهم لا يتجاوزون 30 سنة، وذلك في سنة 2003، وقد ارتفعت هذه الفئة لتصل إلى 73% سنة 2004"³³.

البطالة تنتشر اليوم بنسب عالية بين الشباب من حملة الشهادات الجامعية، بسبب عدم توافق الكثير من مخرجات التعليم العالي مع متطلبات السوق الاقتصادية الجزائرية، إضافة إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على تدوير الربيع البترولي، وغياب استثمارات حقيقية في الجانب الصناعي والقطاعات المنتجة، فالجزائر تستهلك سنويا ميزانية استيراد كبيرة من الخارج، إضافة إلى إنتاجية وطنية ضعيفة جدا، وعدم رغبة القائمين على الشؤون الاقتصادية التفكير في وضع حلول جوهرية لإنعاش الاقتصاد الجزائري، "لقد أدى عدم تلاؤم المهارات مع سوق العمل والزيادة الكبيرة في أعداد الداخلين في سوق العمل إلى جعل العديد من الشباب يجد صعوبة بالغة في إيجاد فرص عمل، ويعتبر معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى معدل بالمقارنة بكل مناطق العالم"³⁴.

³² عياشي عنصر، "مشكلات الشباب الجزائري: الواقع والتطلعات المستقبلية"، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة: عدد 10، (سبتمبر 2010)، ص218.

³³ أنظر: تقرير الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، 2004، ص1.

³⁴ أنظر: تقرير المكتب العربي للسكان في الشرق وشمال إفريقيا، القاهرة، أفريل 2007، ص6.

وما زاد المسألة تعقيدا جملة الإجراءات الحكومية التي اتخذت للتخفيف من البطالة، كإجراء عقود ما قبل التشغيل التي أصبحت معضلة في ذاتها؛ حيث لم تتمكن الحكومة من إدماجهم في مناصب عمل دائمة، بسبب التحاق غالبية الشباب بالقطاع العمومي، الذي يعاني بدوره من تضخم في بنيته البيروقراطية. أما المؤسسات المالية العمومية المانحة-التي جرى استحداثها لامتناس بطلاة الشباب- والتي تمنح قروضا استثمارية للشباب لإنشاء مشروعات خاصة بهم، فقد أثبت عديد التقارير الاقتصادية إفلاس معظم هذه المشاريع، بسبب ضبابية وعدم وضوح خيارات الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى بيع العديد من الشباب للآلات الإنتاجية في الأسواق السوداء. والداء الأخطر الذي خلفته هذه القروض هو ضرب القيمة الجوهرية للعمل؛ حيث أصبحت بنظر الشباب أشبه بغنيمة يجب الفوز بها. وفي هذا يؤكد أحد الباحثين على أن نسبة معتبرة من شاغلي المناصب المستحدثة عن طريق برامج عقود ما قبل التشغيل، أو المستحدثة في إطار برنامج الإدماج المهني أو في إطار الورشات التي تستعمل الأيدي العاملة الكثيفة-وهي في معظمها مناصب مؤقتة ظرفية-سوف يصبحون في حالة بطالة بعد إنهاء فترة العمل المقدرة في البرنامج³⁵.

إذن، إذا كانت البطالة ظاهرة فرضتها البيئة الخارجية على الشباب الجزائري، فإنها أدت في ظل وجود استعدادات داخلية للأفراد، وبلغة السوسيولوجين وجدت الأجساد الاجتماعية من دون مناعة اجتماعية قوية، من حيث التحصين القيمي والمرجعي، بسبب فشل المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة في تعزيز هذه المناعة، إلى تفرخ العديد من المشكلات الاجتماعية المصاحبة لهذه الظاهرة، كالانتحار، والانحراف الاجتماعي، والجريمة والعنف، والهجرة السرية (الخرقة)، وتعاطي المخدرات...

³⁵ مسعودي كريا، "سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001"، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الدولي: "تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، ص 24.

لقد أصبحت ظاهرة الانتحار من الظواهر التي تؤرق الأسر الجزائرية، وتعبّر عن سرعة التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر. منذ عقود قليلة لم يكن الجزائريون يقدمون على وضع حد لحياتهم رغم معاناتهم الاجتماعية والعاطفية، وحرمانهم من أبسط حقوقهم. ففي غضون سنة 2005 سجلت الإحصائيات الرسمية في تقرير لمصالح الأمن 192 حالة انتحار (82.35% منهم ذكور و 17.64% نساء، مقابل 1423 محاولة انتحار عند الرجال و 848 عند النساء، وأن أغلب هذه الحالات سجلت في العاصمة، بوية وتلمسان وهران³⁶).

وقد أكدت نتائج الدراسة بأن نسبة الانتحار مرتفعة لدى الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها ما بين 18 و 40 سنة، وذلك بنسبة 63%؛ حيث تم تسجيل 2974 حالة انتحار عند هذه الفئة من سنة 1993 إلى غاية 31 أوت 2005، ثم الفئة التي تقل أعمارها عن 18 سنة، حيث تم تسجيل 24 حالة في 2004، وعشر حالات في 2005³⁷.

من هذا المنطلق، أصبحت ظاهرة الانتحار تستهدف الشباب الجزائري في السنوات الأخيرة بشكل مكثف؛ حيث ترجع إلى عوامل عديدة منها ما هو متعلق بالظروف الاجتماعية السيئة التي يمرون بها، ومنها ما هو متعلق بالفوارق الاجتماعية وعدم قدرة الشباب على التكيف مع هذا الواقع الاجتماعي، ومنها أيضا ما يسيمه جون بودريار الميديا ودورها في اصطناع الواقع؛ حيث يجد الشباب الجزائري بسب تعدد الوسائط الاتصالية الجديدة صعوبة في تمثيل واقعه الاجتماعي والتكيف معه، نتيجة ما أصبح يعيشه في ظل عوالم افتراضية تقدمها له صور وسائل الاتصال الحديثة ووسائل الإعلام والانترنت ومختلف الشبكات الافتراضية كالفيس بوك وتويتر وغيرها، مما يجعل الشباب يعاني حالة إحباط دائمة اتجاه الواقع الاجتماعي، وهو ما قد يدفعه إلى الانتحار هروبا من صعوبة التأقلم مع تضاريس الحياة الاجتماعية المعاصرة صعبة المراس.

³⁶ معتوق جمال، "قراءة سوسيولوجية لظاهرة الانتحار في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، جيجل: عدد 2-3، جوان 2007، ص 196.

³⁷ جمال معتوق، "قراءة سوسيولوجية لظاهرة الانتحار"، ص 97.

ومن الظواهر الملازمة للتغير الاجتماعي والتي انتشرت في المجتمع الجزائري بشكل ملحوظ، ظاهرة العنف والجريمة بخاصة في أوساط الشباب الجزائري؛ حيث تشير الكثير من الدراسات الاجتماعية والنفسية أن عوامل الجريمة والعنف ترتبط بالتغيرات البنيوية على مستوى الأسرة الجزائرية، وبالتغير على مستوى الفضاء العمومي ككل. وقد أخذت الجريمة أنماطاً مختلفة لم يعرفها المجتمع الجزائري سابقاً، وصلت إلى حد الاعتداء على الأصول، وأبرزها الانتشال والسرقه والقتل العمدي والترصد وتكوين جماعات أشرار... وغيرها، يؤكد هذه الانتشارية ما تشير إليه الأرقام الإحصائية والتقارير المنية فقد "عاجلت مصالح الدرك الوطني ما لا يقل عن 39183 قضية بمخلف أنواعها خلال سنة 2004، ولاحظت إحصائيات ذات المصالح أنّ عدد القضايا عرف ارتفاعاً بما لا يقل عن 24% مقارنة بسنة 2005، ما يعني معالجة 107 قضية يومياً"³⁸.

وما زاد من حدة الظاهرة وفاقمها الاعتماد المفرط على الجانب الأمني في القضاء عليها، تحت وهم أنّها انحرافات اجتماعية يكفي فقط الردع القوي لإيقافها، بينما تؤكد شواهد الواقع للباحثين الاجتماعيين المتمرسين أنّها تعبير عن فشل لعديد المؤسسات الاجتماعية، وفي مقدمتها فشل الأسرة في إكساب الشباب القيم والمعايير الاجتماعية، إضافة إلى الفشل الذريع للمنظومات التربوية في ترسيخ قيم المواطنة واحترام الآخر، بسبب تفرغ التربية من روحها الحضارية الإسلامية، وتحويلها إلى وسيلة براغماتية تمنح جملة المعارف العلمية للتلاميذ ليتمكنوا من الولوج في المستقبل إلى عالم الشغل. يقول موسى لحرش معلقاً "على الرغم من الإصلاحات الكثيرة والمتكررة التي بوشرت في الجزائر-منذ الاستقلال إلى الآن- على النظام التربوي، بجميع قطاعاته ومجالاته ومسوياته، فإن مردود هذه المحاولات الإصلاحية كان ضعيفاً بالمقارنة بالغايات والأهداف المتوخاة منها، بل إن الواقع الملموس

³⁸ نجيب بولمين، "الجريمة والمسألة السوسولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية"، (أطروحة دكتوراه علوم، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2008/2007)، ص125.

حاليا- وإقرار الأخصائيين والممارسين للفعل التربوي- يؤكد تزايد مظاهر الأزمة التربوية لاسيما على مستوى السلك الاجتماعي، والذي أضحي يتميز بطابع الانحراف والعنف والمفضي في بعض الحالات وضمن ظروف معينة إلى الإجمام"³⁹.

ومن الظواهر الاجتماعية التي صاحبت التغيير الاجتماعي في الجزائر، وأثرت على الشباب ظاهرة تعاطي المخدرات بكل أنواعها وأشكالها، "إنّ واقع المخدرات في الجزائر أخذ منزلقا خطيرا، وإن هذه الآفة تنتشر بين الشباب بنسبة 81%، وأكثر أنواع المخدرات راجا هي القنب الهندي؛ حيث إنه تم في سنة 2002 ضبط 6 أطنان ليرتفع إلى ما يفوق 8 أطنان من القنب سنة 2003، بنسبة زيادة وصلت إلى 32%"⁴⁰.

بل إنّ الإحصائيات تؤكد انحراط العنصر النسوي في تعاطي المخدرات بنسب معتبرة، وترجع معظم الدراسات الاجتماعية تعاطي الشباب لها إلى جملة عوامل نفسية واجتماعية، كالبطالة والفرغ، أو الأوضاع المادية الجديدة، وتنتشر هذه الظاهرة بين مختلف الفئات المتعلمة أو الأمية، بين ساكني المدن الكبرى أو الحواضر الصغرى. وفي ظل غياب الوازع الديني الروحي في تقوية البعد القيمي لدى الشباب تبقى هذه الظاهرة الحل السحري لهم للهروب من الواقع الاجتماعي.

في الأخير، هناك أيضا عديد الظواهر السلبية التي يعاني منها الشباب الجزائري كظاهرة العزوف عن الزواج، أو ما يعرف بتأخر سنة الزواج وحسب الإحصائيات الصادرة عن المركز الجزائري للإحصاء سنة 2007، فإنّ نسبة العزوبة بلغت 30%، وتصل في صفوف الرجال إلى

³⁹ موسى لحرش، "التحولات المجتمعية في الجزائر وظاهرة الانحراف: نحو مقارنة تكاملية"، مجلة شؤون عربية، بيروت: ب د ب ت، ص 167.

⁴⁰ نويات قدور، "اتجاهات الشباب البطال نحو تعاطي المخدرات"، (رسالة ماجستير في علم النفس، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006/2007)، ص 88.

32.5% وهو ما يعادل 5 ملايين أعزب، في حين قدرت في صفوف النساء فوق 15 سنة بحوالي 27% أي نحو أربعة ملايين عزباء⁴¹.

يجاول بعض الدارسين في العلوم الاجتماعية ربط ظاهرة التأخر سن الزواج لدى الشباب الجزائري بالظروف المادية الاقتصادية، في حين أن هذه الظاهرة صحيح أنها تتعلق بالأوضاع الاقتصادية كالبطالة وعدم الحصول على السكن، لكن تفسيرها يرتبط بالعوامل الثقافية والتأثر بالنماذج المثالية التي تسوقها الميديا حول المجتمعات الغربية، وهنا يرتبط تأخر سن الزواج بزيادة معدلات الفرادية بسبب تغلغل الليبرالية في المجتمع الجزائري، ويرتبط كذلك بالاستهلاك المفرط الذي يقضي على مدخرات الشباب، إضافة إلى التغير في التصورات التي يحملها الشباب عن الزواج بسبب ضعف التمكين للقيم الإسلامية والتعريف بالمقاصد الشرعية من الزواج، ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة بخاصة في المدن الكبرى كالعاصمة وهران؛ إذ على الرغم من المستوى الاقتصادي الجيد لكثير من الشباب إلا أنهم لا يميلون للزواج، لأن إشباع حاجاتهم الجنسية خارج مؤسسة الزواج أصبح متاحا بشكل كبير.

خاتمة: إن أهم النتائج التي أن نقرها عبر هذه الدراسة التي تناولت تأثير التغير الاجتماعي على الأسرة والشباب في الجزائر هي:

- إنّ المفاهيم في العلوم الاجتماعية تحتاج إلى وعي نقدي بها، فمن خلال عرضنا لمفهوم الأسرة أو التغير الاجتماعي والشباب اتضح لنا أن هذه المفاهيم تحمل شحنات ثقافية، وتعبّر عن أوضاع اجتماعية لبيئات تختلف كلية عن البيئة الاجتماعية الجزائرية، لذلك ارتأينا من الناحية المنهجية أن نصبغها بالبعد الإمبريقي حال تناولها لنتمكن من رصد التغيرات التي طرأت عليها في المجتمع الجزائري.

⁴¹ محمد قاسم حديون، "دعائم الزواج المبكر"، مجلة المعيار، قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، عدد22، 2010، ص52.

- إنّ ظاهرة التغير الاجتماعي كظاهرة سوسولوجية تناولتها العديد من المقاربات النظرية في علم الاجتماع، وإن حصرتها في بعدها الباثولوجي كما هو الحال لدى أصحاب الاتجاه الوظيفي، أو عزتها إلى أحد عوامل الصراع الاجتماعي كما هو المر عند أصحاب الاتجاه الماركسي، فارتأينا أن نبحت عن مدخل آخر لمقاربة ظاهرة التغير في المجتمع الجزائري، بسبب العوامل التي أنتجتها، والتي تختلف كلية عن العوامل التي ولدتها في المجتمعات الغربية، معتبرين أن المجتمع الجزائري يعيش في مرحلة تحول اجتماعي عميق من مجتمع تقليدي إلى مجتمع يسعى إلى مأسسة علاقاته الاجتماعية، دون وضوح في طبيعة المؤسسات الاجتماعية التي يريد أن ينشأها، لذلك فهو يعاني من ازدواجية تطبع بنيته الاجتماعية بين أطر التقليدية وأطر تحديثية.

- ترك التغير الاجتماعي الكثير من الآثار على الأسرة الجزائرية المعاصرة، بدء بالتأثير في وظائفها التقليدية كالتنشئة الاجتماعية والتوجيه التربوي، وصولا إلى صراع الأدوار بين أفرادها، مما انعكس سلبا على طبيعة العلاقة بين مخلف أطرافها، والأکید على الشباب كقوة اجتماعية تحتاج إلى عناية مخصوصة.

- إنّ التأثير الاجتماعي على الشباب في المجتمع الجزائري ولّد الكثير من المشكلات الاجتماعية، ويأتي في مقدمتها مشكلات ولّدتها البيئة الاجتماعية، كظاهرة البطالة التي لم تستثن حتى حملة الشهادات الجامعية؛ إلى المشكلات العرضية الذاتية كظاهرة الانتحار وتعاطي المخدرات، والجريمة التي تشير الإحصائيات أنها في زيادة متنامية.

- لذلك، نرى أن معظم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشباب الجزائري لا تتعلق فقط بأبعاد الضبط والرقابة الاجتماعية، وإنما تتعلق بفشل العديد من المؤسسات الاجتماعية على إكساب الشباب القيم التربوية الصحيحة، لذا نحتاج إلى إعادة إنتاج خطابات علمية إزاء هذه الظواهر من منظور ثقافي، يعيد الوهج للطرح القيمي كعامل رئيسي لإنتاجها. وأدوات إصلاحها من وجهة نظرنا تكون عن طريق إعادة الاعتبار للقيم الروحية والتمكين لها

في المجتمع، والإعلاء من قيمة الروح على قيمة المادة. إنّ الاستثمار في الإنسان وليس في بيئته المادية فحسب هو الذي يمكن الشباب من الترقى، ولا يكون هذا إلا من خلال التفكير في مشروع مجتمع حضاري، بجذور ثقافية عربية إسلامية، وليس كما يتوهم البعض عندما يسطح المشكلة إلى مجرد توفير مناصب عمل عن طريق الاستثمار الاقتصادي.